كلمة أخيرة يُحمل السيسي والأجهزة السيادية مع الحكومة مسؤولية الأزمة الاقتصادية ويناقش تراجع مصادر العملة الأجنبية بالبنوك من 20 إلى 8 مليون دولار ويتوقع زيادة أسعار العقارات 30٪

مضامين الفقرة الأولى: حضور السيسي القداس

هنأت الاعلامية لميس الحديدي المصريين بحلول عيد الميلاد المجيد، قائلة: «كل عام والمصريون كلهم بخير عيد الميلاد، نحن في مصر نشعر أن كل الأعياد أعياد لكل المصريين، كل سنة وأقباط مصر طيبين، وكل المصريين، كل سنة ومصر طيبة وبخير».وتابعت بأن كل الأعياد أعيادنا لا نفرق بين عيد مسلم أو مسيحي. وأشادت بكلمة الرئيس التي أشاد فيها بشخصية البابا تواضروس، قائلة إن الرئيس السيسي زار، وهنأ الأقباط وقدم التحية للبابا تواضروس، وقال عنه كلمة عظيمة ووصفه بأنه رجل له تقدير، ولديه كثير من مواقفه المشرفة.

وأوضحت الحديدي أنه بالرغم من أن الرئيس لم يتحدث كثيرًا عن الأزمات إلا أن أزمة غزة كانت حاضرة، قائلة إن غزة لا نعتبرها أزمة غريبة عنا، بل هي جزء من مشاعر المصريين وليست قضية أمن قومي فقط، واستطردت بأن الرئيس السيسي حافظ على زيارته للكاتدرائية على مدار عشر سنوات، قائلة: «مشهد جميل أصبحنا بلد واحد ووطن واحد، لا يوجد تفرقة بين مسلم ومسيحي، رغم أنه في بعض الأحيان بتكون بعض الأشياء تحدث دخيلة علينا، لكن جميعنا نشعر بهذه المشاعر، وأصبحنا ننتظر زيارة الرئيس كل سنة». وأضافت أنه لما رئيس الدولة يقوم بذلك كل عام فهي إشارة مهمة ودائمًا يؤديها ويصر عليها بما يؤكد أنها إشارة مهمة وإنسانية ودينية، مبينة أن زيارة الرئيس السيسي للكاتدرائية في عيد الميلاد إشارة مهمة إننا وطن واحد، وهذه إشارة سياسية مجتمعية ودينية مهمة.

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال كلمته بكاتدرائية ميلاد المسيح في العاصمة الإدارية الجديدة، أن مصر ستجتاز أي أزمة أو مشاكل أو ظروف صعبة؛ طالما بقي المصريون على قلب رجل واحد، في حالة من الوحدة. وقال: «إن شاء الله، العام الحالي، يكون عامًا سعيدًا على الجميع، ونتجاوز فيه –بفضل الله– الأزمات الموجودة، ونتمنى من الله ألا تستمر أكثر من ذلك». وقال الرئيس السيسي إن العالم يتعرض، منذ عام 2020، للعديد من الأزمات والأوضاع الصعبة، مضيفًا: «نتمنى أن يكون هذا العام 2024، سعيدًا علينا جميعًا وأن نتجاوز فيها بفضل الله، الأزمات الكبيرة الموجودة، وألا تزيد أو تستمر أكثر من ذلك».

وأضاف السيسي أن أكثر أزمة نعيشها جميعا ونتأثر بها هي ما يحدث في قطاع غزة والضفة الغربية، مشددًا على أن موقف مصر إزاء هذه الأزمة "محترم"، حيث تسعى إلى وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات؛ للتخفيف عن الأشقاء وأهلنا في غزة، ثم السعي نحو إيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية، التي تتجدد كل عدة سنوات، وتؤلمنا جميعا.

وتابع: "هذا عيد، وجئنا لمشاركتكم فرحتكم، وتهنئتكم، ونتمنى لكم كل خير، وندعو الله في أن يكون هذا العام سعيدا علينا جميعا ونتجاوز فيها بفضل الله الأزمات الكبيرة الموجودة". وقال الرئيس السيسي —موجهًا حديثه إلى البابا تواضروس الثاني—: "كل التحية لقداستكم، ولكم كل الاحترام والتقدير"، وأكد الرئيس السيسي أن هذه المحبة ناجمة عن مواقف لا يقوم بها إلا رجال مخلصين، يحبون وطنهم ومؤمنين به وحريصون عليه، وقال: «لقد عشت هذا عمليا مع قداسة البابا، وأقدره كثيرًا، وأدعو له بدوام الصحة وأشكره على ما مضى وما هو آت»، مؤكدًا أن أي أزمة أو مشكلات أو ظروف صعبة، ستنتهي بفضل الله —سبحانه وتعالى— طالما نحن مع بعضنا البعض؛ وستظل بلدنا وشعبها بخير.

مضامين الفقرة الثانية: زيارة السيسي للمنتخب

أشارت الإعلامية لميس الحديدي، إلى أن زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لمعسكر المنتخب المصري لكرة القدم قبل انطلاق بطولة أمم إفريقيا 2023، في المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة، مبينة أن هذه الزيارة كانت حافزًا وتشجيعًا للاعبين قبل التوجه إلى كوت ديفوار، وذكرت أن نجم منتخبنا الوطني محمد صلاح تحدث في أثناء زيارة الرئيس السيسي لمعسكر المنتخب، الذي أثنى بصورة كبيرة على تطوير منظومة الرياضة في مصر بصورة عامة. ولفتت إلى أن الرئيس السيسي صافح جميع لاعبي المنتخب الوطني المشاركين في بطولة أمم إفريقيا. وذكرت أن يورجن كلوب المدير الفني لنادي ليفربول تمنى لمصر الفشل سريعًا من أجل عودة محمد صلاح له في ليفربول.

وقال الناقد الرياضي أحمد عبد الباسط، إن انطباع اللاعبين على زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لمعسكر المنتخب الوطني لكرة القدم كان جيدًا، مضيفًا أن كل الأمور داخل معسكر المنتخب تقول إن فيه دوافع وحوافز كبيرة بين اللاعبين. وذكر أن البطولة الأفريقية المقبلة صعبة، والمنتخبات الأخرى المشاركة شرسة جدًا. وذكر أن محمد صلاح يريد أن يفوز ببطولة أفريقيا، قائلًا: «لو خيروه بينها وبين الدوري الإنجليزي سيختار البطولة الإفريقية».

مضامين الفقرة الثالثة: الأزمة الاقتصادية

قالت الإعلامية لميس الحديدي، إن مؤتمر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، الذي عقد قبل يومين قرر أننا أمام أزمة اقتصادية صعبة قد تستمر لمدة عام ونصف حتى يونيو 2025. وأضافت أن الدكتور مدبولي قال إن مصر أمام أزمة صعبة قد تستمر حتى منتصف يونيو 2025، رغم أنه كان قد ذكر قبل أسابيع أنها أزمة عابرة، ويبدو أنه قرر أنها مستمرة لمدة عام ونصف.

ولفتت إلى أن الأزمة الاقتصادية لا صوت يعلو فوق صوتها وسط الناس، قائلة إن الناس لا تتحدث إلا عن الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على معيشة المصريين، قائلة: «نحن بالفعل أمام العام الذي قد يكون الأصعب على الناس وجيوبها وعلى الحكومة في ذات الوقت بسبب ما تواجهه من تحديات»، مؤكدة: «قد يكون هذا العام 2024 الأصعب علينا اقتصاديًا، سواء على جيوب الناس وحياتهم أو الحكومة نفسها».

وذكرت الحديدي، أنه بالرغم من كل هذا وبالرغم من التحديات الضخمة إلا أن كل أزمة أمامها فرصة إذا ما أحسنت الدولة استغلالها، قائلة: «في كل أزمة دائمًا فيه فرصة المهم حسن استغلال الفرصة، ونحن أمام مشكلات صعبة جدًا، وخلينا نكون واضحين ماذا يأتي وماذا نحن مقبلون عليه؟ لدينا تحديات مثل التضخم وارتفاع الأسعار، وتدني جودة الحياة، وتراجع معدلات الادخار، وصعوبة التخطيط لحياة الناس، إذ كانت تصرف رقم، وستصرف رقمًا آخر، ومن كان يُلحق أولاده بمدارس معينة سيغير تلك المدارس».

وذكرت أن العام الجاري ليس الأصعب فقط على الشعب فقط بل الحكومة أيضًا، قائلة: «سنة صعبة على الحكومة فهي تواجه هذا العام تحديات كبرى، إذ أعلى معدلات ديون وفوائد خارجية علينا أن نسدده هذا العام تبلغ 32.8 مليار دولار بنهاية يوليو، رغم أن هناك أرقام تتحدث عن 42 مليار دولار بارتفاع 3.5 مليار دولار عن آخر تقديرات للبنك المركزي»، مضيفة: «نحن ملتزمون بالأرقام الرسمية ورغم ذلك تبقى، هي أعلى ديون وفوائد واجبة السداد في 2024 مرت على تاريخ مصر إذ إن المديونية الخارجية تبلغ 164 مليار دولار، وبالتالي التزامات مصر خلال 2024 هي الأعلى».

وواصلت: «علينا التزامات كثيرة وسط مشكلات في معدلات الاستثمارات الأجنبي مع تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المصريين في الخارج بسبب أزمة سعر الصرف وتراجع الاستثمار المباشر المحلي أو الأجنبي بسبب أسباب نقدية ومزاحمة الدولة والأسباب بيروقراطية»، وأردفت: «لا يوجد مصادر مستقرة الان للنقد الأجنبي إلا قناة السويس، ولم يبق سوى قناة السويس، وهي مهددة ويعترينا القلق عليها بسبب ما يحدث في البحر

الأحمر نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية والدولية». وقالت: «لدينا أزمات داخلية ومصر محاطة بالتحديات والمخاطر الخارجية على حدودها شرقًا وغربًا وجنوبًا ويصاحب ذلك جهوزية القوات المسلحة برفع الإنفاق ومن كافة الجوانب».

وذكرت الحديدي أن حل الأزمة والمشكلة يتطلب التعامل بوضوح مع المرض وأصله، وهي نقص العملة الأجنبية والتضخم، مؤكدة أن شح العملة الأجنبية هذا قلب الأزمة، لكن الحديدي عادت وسردت أهم الفرص التي تصاحب الازمة مع ضرورة التعاطي معها وحسن استغلالها قائلة: «من أهم طرق إيجاد الفرص هي نظرة المؤسسات الدولية لمصر والتي أدركت أهمية مصر حيث في ظل هذه الأزمة مع ضرورة دعمها الفترة المقبلة، وعدم تضييق الخناق عليها؛ لأن مصر لا يمكن أن تفشل لأنه سيكون فشل إقليمي، وهذه فرصة». وأضافت: «علينا أن نحسن استغلال الإصلاح، ليس بالتسكين فقط، بالإضافة إلى أن مصر سوق عظيم وواعد ليس له مثيل في المنطقة، وما زال هناك شهية لدخول السوق، إذا فتحت أبوابه وحسنت بيئة الأعمال واتخاذ قرارات شجاعة بزيادة دور القطاع الخاص وتحسين البيئة القانونية ولهذا ما زال هناك ورق ليس موجود على الأرض ويحتاج إلى تفعيل على الأرض».

وذكرت الحديدي أن الشركات الناشئة قطاع مهم وواعد وتحقق في مصر أعلى معدلات نمو في المنطقة لكنها لا زالت تواجه تحديات رغم أنها ممكن تكون بوابة لدخول مليارات ما زالت "تطفش" من مصر وتؤسس في السعودية والإمارات وعمان لأن القوانين المحلية قاتلة للاستثمار. ونصحت الحديدي الحكومة الحالية سواء الباقية أو اللاحقة، قائلة: «لا بد أن نقيم التجربة ونقيم الأخطاء ونتعلم منها، السياسات السابقة لم تنجح وهي فرصة مهمة، ويجب أن تكون الحكومة أدركت أن السياسات منذ عام 2016 لم تنجح وأن عليها تجريب سياسات أخرى لأنه من غير المعقول أن نجرب نفس السياسات ونصل لنفس النتائج، حتى لا ندخل نفس الدائرة المفرغة من جديد، بالتعويم ثم طرح شهادات ثم رفع أسعار الفائدة، لا بد من التفكير في سياسات جديدة يحدد الهدف بوضوح التضخم وتوفير النقد الأجنبي».

وأشارت إلى أن تقرير الحكومة حول الوضع الاقتصادي ليس واقعيًا بالمرة، مشيرة إلى أن تقرير الحكومة الجديد عن الاقتصاد طموح، وليس له أدوات للتنفيذ، لا سيما أنه يحتاج إلى تلخيص من 150 ورقة إلى ورقتين، إذ يرى أن سعر الصرف في الأربع السنوات المقبلة، سيكون 36 جنيهًا، كما أنه يحتاج إلى وضع سياسة للتخلص من التضخم، وكيفية إعادة التدفق الدولاري.

وقال الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي، إن تقرير الحكومة عن الاقتصاد، يضع رؤية للفترة الرئاسية الجديدة. وذكرت أن تقرير الحكومة عن الاقتصاد فيه شيء من الإيجابية والصراحة خاصة في فقرة سعر الصرف. ولفت إلى أن تحويلات العاملين بالخارج مصدر مهم للدولار وتأثر بشكل كبير في الفترة الأخيرة بسبب ازدواجية سعر الصرف. وأكد أن التدفق الدولاري لن يستمر إلا بالاستثمار، مشددًا على أنه لا يفضل توريق عائدات قناة السويس، لا سيما أن عائدات القناة ستتأثر بما يحدث حاليًا من اضطرابات في البحر الأحمر. وأضاف أن إعادة هيكلة الديون قد يراه البعض تأجيل للأزمة للأجيال المقبلة، لكن البدائل قليلة، وإعادة الهيكلة بديل ناجع فيها.

مضامين الفقرة الرابعة: الشهادات الادخارية

علق محمد الإتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، ورئيس بنك مصر، على طرح بنكي الأهلي ومصر شهادة ادخار جديدة لأجل عام بسعر فائدة يصل إلى 27% يصرف سنويًا، وشهادة ثانية بعائد سنوي 23.5% يصرف شهريًا. وتوقع أن تتجاوز حصيلة الشهادات الجديدة 500 مليار جنيه، متخطية حصيلة شهادات 25% و22.5% التي طرحت قبل عام. وأوضح أن شراء الشهادات الجديدة يكون أون لاين أو عبر فروع المولات التي تعمل أيام العطلات، مشيرًا إلى أن حصيلة اليوم الأول لبيع الشهادات بلغت 11 مليار جنيه، وحصل بنك مصر حتى مساء اليوم على 6 مليارات جنيه، متوقعًا أن يستمر الاكتتاب حتى فبراير المقبل؛ نظرًا إلى تزامنه مع مواعيد استحقاق شهادات أخرى.

وذكر الإتربي أنه لا يمكن طرح تلك الشهادات لمدد ثلاث سنوات نظرًا إلى تكلفتهم العالية على بنكي مصر والأهلي لكن في ضوء مدة وأجل محدد نظرًا إلى أنها تسبب خسائر لكلا البنكين لكنه قال إن شهادة 27% تخسر البنك، لكن البنكين لهم دور وطني، ويقومان بتحمل هذه التكلفة، ويجري تعويضها في مسارات أخرى مثل العمولات والاعتمادات وخطابات الضمان والودائع بالإضافة لشهادات وودائع أخرى ذات فائدة منخفضة، معربًا عن ثقته في تحقيق النتائج المرجوة من طرحها واستهداف التضخم وتراجعه ثم عودة الإجراءات التصحيحية، قائلًا: «نثق في البنك المركزي وقدراته في استهداف التضخم وقدرته على عملية الاحتواء والاستهداف».

وعن أرقام بنك مصر المحققة ومؤشرات نتائج الأعمال قال إن بنك مصر حقق قبل الماضي 2022 حقق البنك 25 مليار جنيه أرباح وكانت ميزانية البنك السنوية تعتمد حينها في 30 يونيو، بالتزامن مع العام المالي الحكومي بعد ذلك أصبحت في 31 ديسمبر في عام 2021 أرباح 18 شهر 23 مليار جنيهًا، وفي عام 2022 حققنا 25 مليار جنيه، والعام الجاري عن شهر سبتمبر، وصلنا إلى 40 مليار جنيه أرباح، ولا نستطيع الإعلان عنها حتى يراجع الجهاز المركزي للمحاسبات الحسابات ويدققها، مؤكدًا: «نتوقع زيادة الأرباح هذا العام 80% في صافي الربح مقارنة بعام 2022».

وعن صافي الأصول الأجنبية في البنوك وتوقعات تراجعها مع تراجع التصنيفات، قال إن هناك أزمة في النقد الأجنبي حتى تحويلات المصريين في الخارج، تدخل البلد وتُباع في السوق الموازية، مضيفًا: «رأيي الشخصي أن مصر لديها إمكانات ومصادر متنوعة للنقد الأجنبي تحقق 100 مليار دولار، ولو تحدثنا عن الظروف العادية لدينا تحويلات مصريين في الخارج في المتوسط تبلغ 33 مليار دولار، والسياحة 14 مليار دولار، وقناة السويس 8.9 مليار دولار، والتصدير 45 مليار دولار، ولكن في المقابل لا يوجد لدينا استثمار أجنبي مباشر».

وأكد: «لازم نشجع الاستثمار المحلي لأنه من غيره لن يأت المستثمر الأجنبي، طالما هناك سعرين لسعر الصرف؛ لكن رغم هذه التحديات، مصر لا زالت مطلوبة، وهناك شهية للمستثمرين للاستثمار فيها، ولا بد من زيادة دور القطاع الخاص لأنه من يقود اقتصاد أي دولة مع ضرورة الاهتمام بالقوانين وبيئة التشريعات، وأن تكون جذابة للاستثمار للمحلي قبل الأجنبي». وقال: «لدينا سيولة كافية في بنك مصر لسداد الالتزامات».

وذكر أن البنوك المصرية تمتلك السيولة الكافية من العملات الأجنبية لسداد الالتزامات. وأضاف أن سبب تأخر الاعتمادات المستندية يعود إلى تراجع مصادر العملات الأجنبية لدى البنوك، متابعًا: «بعد ما كان يأتي إلينا 20 مليون دولار في اليوم نزلت إلى 8 مليون دولار». وأوضح أن هذا التراجع نتيجة عدم دخول تحويلات المصريين في الخارج عبر البنوك، إضافة إلى بيع الشركات حصيلتها من العملات الأجنبية خارج السوق المصرفية الرسمية، بسبب تباين سعر الدولار في البنوك والسوق الموازية. وأشار، إلى أن لديه ثقة في البنك المركزي لعلاج هذه المشكلة، موضحًا أن هذا الأمر يستلزم أيضًا قرارات حكومية بجانب تدخل المركزي.

مضامين الفقرة الخامسة: بيع أصول الدولة

عن موعد طرح بنك القاهرة الذي تأخر، قال محمد الإتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، ورئيس بنك مصر: «أتوقع أن يتم في عام 2024 الشروع في طرح بنك القاهرة، وإذا تم الشروع قد يجري ذلك في الربع الثاني، وهناك أربع مؤسسات لديها رغبة في اقتناص حصة حاكمة في بنك القاهرة، وهناك إقبال عليه، رغم أن القرار لم يُتخذ بعد»، مضيفًا: «كنا سنبدأ في عملية الطرح، وبدأنا الإجراءات ثم تعطل في أزمة كورونا، ثم أعقبتها الحرب الروسية الأوكرانية».

مضامين الفقرة السادسة: الأوعية الاستثمارية

وجه الدكتور أحمد شوقي الخبير المصرفي عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء نصائح للمصريين للحفاظ على مدخراتهم في عام 2024، قائلًا: «أذون الخزانة للمواطن العادي فرصة متاحة للاستثمار لكن الحد الأدنى لها يبدأ من 25 ألف جنيه ومضاعفاتها ومعدلات العائد الخاصة بها تختلف باختلاف استحقاق إذن الخزانة». وتابع أن من أهم مزايا الاستثمار في أذون الخزانة هو إمكانية البيع في أي وقت قبل انقضاء مدته دون خسائر مقارنة بالشهادات في حين تتميز الأخيرة بعدم وجود ضرائب مقارنة بالاستثمار في أذون الخزانة.

وفي رؤيته للاستثمار في الذهب، قال: «لدينا إشكالية في الاستثمار في الذهب، الجرام الذهب يساوي 67 دولارًا في الوقت الحالي ويختلف الاستثمار في الذهب عن الاستثمار في أذون الخزانة والشهادات كون المستثمر في الذهب يجب أن يكون لديه قابلية لتحمل المخاطر كونه سلعة بها صعود وهبوط من يريد الاستثمار في الذهب فهو مخزن قيمة لكن استثمار طويل الأجل خاصة أنه لا يولد عائدا دوريا مثل الشهادات وأذون الخزانة».

مضامين الفقرة السابعة: أسعار العقارات

قال طارق شكري، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، ورئيس غرفة التطوير العقاري، إن العقار دائمًا هو مخزن القيمة الحقيقي للحفاظ على المدخرات وفقًا لتجارب العقود على مدار 25 سنة، مبينًا أنه الوعاء القادر على امتصاص الصدمات سواء السعرية أو التضخم أو متغيرات تحدث تؤثر على قيمة الجنيه، وتؤدي إلى تراجعه. وتابع بأنه سيظل العقار ولسنوات طويلة هو المخزن الحقيقي للقيمة، ولكن هذا لا يمنع حسب طبيعة الادخار، أن بعض الناس تحتاج إلى عائد شهري أن تكون الشهادة ذات عائد 27% مناسبة له، وبالتالي المعيار يتوقف على الشريحة نفسها. وذكر أن الميزة في العقار هو الاستثمار وضمان العائد عليه لمدة سبع أو ثمانية سنوات وهي مدة التقسيط، قائلًا: «من استثمر في العقار خلال السنوات الثلاثة الماضية ربح 240% بمعدل 80% لكل عام»، موضحًا أن ميزة العقار أن صاحب العقار يحقق استثمارًا لفترة طويلة، مضيفة أن الوحدات المشطبة أصبحت في مقدمة الاستثمار في العقارات.

وعن توقعاته لأسعار عام 2024 والمبيعات، قال إن السوق في عام 2023 تجاوز التريليون جنيهًا كمبيعات وهو رقم حقيقي وفعلي، مبينًا أن هناك إقبالًا لأن المواطنين اقتنعوا أن التجربة الحقيقية على مدار 25 عامًا، أن العقار هو الواقع في الحفاظ على قيمة الجنيه. وتوقع أن تتحرك الأسعار في عام 2024 اضطراريًا بنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 30% نتيجة التغيرات في مدخلات الإنتاج مثل ارتفاع أسعار طن الحديد مع دخول العام بواقع 3500

جنيهًا، ثم الكهرباء، والغاز الذي من المتوقع أن يزيد، مبينًا أن هذه مدخلات تؤثر في الصناعة لكنه توقع بالرغم من ارتفاع الأسعار، أن يزيد الإقبال على المبيعات، قائلًا: «في تقديري الناس كلها ستُقبل على شراء العقارات في ظل نجاح التجربة، وأتوقع أن تزيد المبيعات بنفس نسبة زيادة الأسعار ما بين 25 إلى 30% خلال عام 2024».

مضامين الفقرة الثامنة: الحرب في غزة

قال العميد محمود محيي الدين، الباحث السياسي في الأمن الإقليمي، إن إسرائيل لم تحقق أي نصر في الحرب على غزة. وأضاف أن الحرب على غزة بدأت بهجوم جوي على القطاع بهدف التهجير وإخراج المواطنين، مبينًا أن جيش الاحتلال استطاع تنفيذ المرحلة الأولى فقط، مؤكدًا أن الجيش الإسرائيلي لم ولن ينجح في فرض السيطرة على قطاع غزة. ولفت إلى أن إسرائيل بدأت نهج جديد في الحرب على غزة حتى تقلل من خسائرها، منوهًا بأن المرحلة الثانية في الحرب على غزة هي الاقتحام بقوة في المناطق السكنية، بينما المرحلة الثالثة هي الاستهداف بدقة أكثر.

وحول عملية إسرائيل في بيروت باغتيال نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري، قال إن العاروري القيادي الوحيد الذي صرح برغبته في الوحدة الفلسطينية، ولذلك اغتالته إسرائيل، مشددًا على وجود دور للعملاء في لبنان في اغتيال "العاروري"، مؤكدًا أنه من الصعب حدوث عمليات اغتيال على الأراضي التركية، لا سيما أن أنقرة ضبطت عددًا من عناصر الموساد.

وأضاف أن المخابرات المصرية أعلنت بوضوح وقف مفاوضات إطلاق الأسرى، بعد عملية اغتيال صالح العاروري، مبينًا أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يزور 8 دول من أجل أن يُصلح علاقات إسرائيل معها، منوهًا بأنه إذا لم ينجح في زيارته، فستندلع حربًا بين حزب الله وإسرائيل. وقال إنه لأول مرة تحدث فجوة كبيرة بين المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل، واستدل في ذلك بأن هناك هجوم على رئيس الأركان الإسرائيلي بعلم رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، منوهًا بأن العناصر اليمينية المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية نصبوا كمين لرئيس الأركان في جيش الاحتلال.

وعن احتمالية اندلاع حرب بين مصر وإسرائيل، قال إن مصر تعرف قدراتها جيدًا، مؤكدًا أن الرئيس معه تفويض من الشعب بالتصرف في أي وقت. ولفت إلى أن التقديرات الأمريكية عن الشعب المصري قالت إنه شعب عنيد سيدافع عن أرضه لمدة 100 عام قادمة، مؤكدًا أن إسرائيل لا قبل لها بمواجهة مصر، ولا تريد ذلك.

أبرز تصريحات لميس الحديدي:

مصر تواجه ديون خارجية لم تحدث في تاريخها والأزمة الاقتصادية مسؤولية الرئيس والأجهزة السيادية مع الحكومة